



الأمم المتحدة

FFD/5

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

ملخصات مختارة لكلمات القيت خلال الجلسات العامة للمؤتمر

قال السيد جيورجي بارفانوف، رئيس بلغاريا، إن البلدان النامية تتمتع بقدرات بشرية كبيرة غير مستخدمة وإن بلده درّب آلاف الطلاب من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وبات الكثير منهم الآن في مواقع قيادية في بلدانهم. وأضاف أن بلده سيستمر في الدفاع عن فكرة التعليم الحديث والعالي الجودة للجميع لأن التعليم هو مفتاح حل العديد من المشاكل في العالم النامي مثل الفقر والهجرة غير الشرعية والجريمة والفساد.

وقال السيد محمود أحمد نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إن سوق النفط هي مثال واضح على الخدع الاقتصادية التي يمارسها العالم الرأسمالي في تحديد أسعار السلع للبلدان الأخرى بما يتناسب مع مصلحته. وأضاف أن النظام الرأسمالي فرض مشاكله على الآخرين وحوّل ثرواتهم إلى اقتصاده. وقال إنه من المؤسف أن النظام الرأسمالي فرض رؤيته على شكل مبادئ مالية واقتصادية مطلقة.

وأكد السيد ستيفان ميسيتش، رئيس كرواتيا، أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان. وقال إن نموذج الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي يتميز بمشاركة عدد صغير من الدول في الحركة الاقتصادية العالمية أثار كثيرا على نمو البلدان الفقيرة، مذكرا أن البلدان الغنية حاليا كانت قد نمت بنموذج مختلف تماما يتسم أساسا بحماية إنتاجها وأسواقها. وما دام هناك من يدافع عن النموذج الليبرالي الجديد، فإن حظوظ الدول الفقيرة في التقدم ستظل ضعيفة.

وانضم السيد مواي كيباكي، رئيس كينيا، إلى العديد من نظرائه في المطالبة بكسر الجمود المحيط بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية واستئنافها والانتهاؤها منها في أقرب وقت ممكن بغية إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وشدد على ضرورة الإصلاح الشامل للنظام المالي والنقدي الدولي والحاجة إلى آليات أقوى للتنظيم وإلى قدر أكبر من الشفافية في إدارة المنتجات والأدوات المالية المبتكرة والمعقدة التي تنشأ في الدول المتقدمة النمو بالنظر إلى الآثار التي نجمت عنها مؤخرا على الأسواق المالية العالمية.

وأعرب السيد عمر حسن البشير، رئيس جمهورية السودان، عن أسفه لأن عملية إعفاء الدين الخارجي تتسم بالبطء ومثقلة بالشروط السياسية والمعايير الانتقائية. وأكد على ضرورة العمل على إنشاء آلية دولية فاعلة وعادلة

(المزيد)

المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية

الدوحة، قطر، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ • <http://www.un.org/esa/ffd/doha>

لاستعمال وسائط الإعلام • ليست محضرا رسميا

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

لإعفاء الدول الفقيرة والخارجة من التزامات عن الديون الخارجية. وأشار إلى جهود السودان في تحقيق التنمية والنمو والاقتصادي والسلام والاستقرار. وقال إن السودان نجح في إبرام عدد من اتفاقيات السلام في جنوب وشرق البلاد ودارفور. بمشاركة مقدّرة من المجتمع الدولي. بيد أن هذه الاتفاقيات لم تجد الدعم الكافي من المجتمع الدولي مما جعل المواطن لا يشعر بنعمة السلام في ظل غياب الخدمات والتنمية. وختم كلمته بتأكيد على أن حكومة السودان تواصل جهودها من أجل إيجاد تسوية سياسية سلمية لقضية دارفور.

وأعرب السيد بينغو وا موثاريكا، رئيس ملاوي، عن القلق من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا غير كافية لتعزيز نقل التكنولوجيا وطالب بتحسين النظام المالي الدولي لحماية البلدان الأفريقية من الأزمات المالية. وحث الأطراف المانحة على التفكير بشكل مختلف وعلى زيادة معونتها وتمويلها الاستثماري بشكل كبير في مجالات الزراعة والانتاج الغذائي والري وتطوير مصادر المياه.

وقال السيد فاوري إيسوزيمنا غناسينغي، رئيس توغو، إن بلده الذي عانى من أزمة اقتصادية-اجتماعية طويلة أوقفت عملية التنمية وقلصت المساعدات الخارجية بسبب تعليق التعاون مع الشركاء الرئيسيين في التنمية، شرع منذ عام ٢٠٠٦ في برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمالية.

واقترح السيد لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار، إنشاء بنك للاستثمار في بلدان الجنوب كي "نمسك بزمام تنميتنا" مضيفاً أن مؤتمر الدوحة "يتيح لنا الفرصة للتفكير" بهذا الموضوع، كما أن الأزمة الحالية تستوجب القيام بمثل هذا العمل.

وقال السيد أحمد عبد الله محمد سامبي، رئيس جزر القمر، إن الأزمة المالية العالمية تضر بالدول الأكثر غنى "فكلم أن تتخيلوا ما تفعله بالدول النامية ومنها جزر القمر" حيث تهدد الأزمة بالقضاء على كل المكاسب التي تحققت في الطريق نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ودعا السيد بلايز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الدول المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض. وقال إن الدولة لوحدها والقطاع الخاص لوحده لن يستطيعا تحقيق النمو الاقتصادي والأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ .

وقال السيد بوني يحيى، رئيس بنن، إن بلده تمكّن من زيادة موارده الداخلية بحوالي ٩ في المائة في السنة، خلال السنوات السبع الماضية، لكنه أكد أن بلده لن يكون قادراً على حشد الموارد الضرورية اللازمة لخطة التنمية الوطنية في الأزمة التي يشهدها العالم .

ووجه السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، الشكر بوجه خاص إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تفانيه من أجل قضية السلام والتنمية. ودعا الدول المتقدمة النمو إلى زيادة تعاونها مع البلدان النامية في المجالات التجارية والمالية وفي المجالات المتصلة بالبيئة. وقال إن بلده الذي خرج لتوه من حرب أودت بحياة الكثير من شعب بوروندي وزادت عدد الأيتام والأرامل ودمرت البنية التحتية الاقتصادية وهجرت الكثيرين وخربت النسيج

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

الاجتماعي، حقق تقدماً كبيراً في مجال الرعاية الصحية للأطفال دون سن الخامسة وللنساء الحوامل، داعياً المانحين إلى تقديم الدعم في هذا المجال .

ودعا السيد الحاج يحيى جامع، رئيس غامبيا، بلدان مجموعة السبعة بالوفاء بالتزاماتها إلى البلدان النامية لتمكينها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والقضاء على الفقر المدقع وتحسين المستويات المعيشية للبلدان النامية وتحضيرها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن بلده الذي يتمتع باستقرار واسع في الاقتصاد الكلي منذ ١٩٨٦ سيتراجع نموه الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية.

وذكر السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، أنه يتطلع من خلال المؤتمر إلى اعتماد خطة عربية دائمة لتمويل التنمية في فلسطين. وأضاف أنه تم عقد مؤتمرين للاستثمار في بيت لحم ونابلس وأن هناك نية لعقد مؤتمرات أخرى. وأكد أن كل الجهود والدعم والمنح التي تصل إلى فلسطين لا تتغير من حقيقة أن إنهاء الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين وقيام دولة فلسطين هما المدخل الصحيح والسليم لإنجاح خطط التنمية في فلسطين. وقال إن الحكومة الفلسطينية تعمل على توجيه جميع خططها الاقتصادية والتنمية نحو إرساء البنية التحتية الإدارية والاقتصادية والأمنية التي توفر أفضل الشروط للقطاع الخاص والمستثمرين.

وتطرق إلى الحديث عن الوضع في قطاع غزة ووصفه بأنه "مأساة إنسانية لا سابق لها"، وإنه "حصار لإنساني يهدد باختيار عملية السلام برمتها وعودة الفوضى والعنف إلى المنطقة".

وكذلك تحدث في الجلسة كل من السيد إيمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان والسيد فراديكه بانديرا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي والسيد جيمس ميتشل، رئيس جمهورية سيشيل، والسيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا، والسيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي، والسيد إدريس دبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد

أشار السيد بارناباس دلاميني، رئيس وزراء سوازيلند، إلى أن حكومته تدرك ضرورة التعجيل بحشد الموارد المحلية والأجنبية من أجل تنشيط الاستثمارات الكبيرة بطريقة تلقائية. وقال إنه لا يمكن التشديد بما يكفي على أهمية التجارة بوصفها قاطرة للتنمية. واقترح وضع المزيج السليم من التدابير السياسية الملائمة لمساعدة الدول النامية على تخفيف عبء الديون الخارجية. ودعا إلى النظر بجدية في استخدام مؤشر التنمية البشرية بدلا من متوسط دخل الفرد في تصنيف البلدان.

وفي الكلمة التي ألقاها السيد تويلايا ماليلغاوي، رئيس وزراء ساموا، قال أن بلاده تتعرض كدولة جزرية صغيرة ونامية لمخاطر تغير المناخ الذي يشكل تحدياً حقيقياً للوضع الهش الحالي. وأضاف أنه لا بد من الاهتمام بشكل عاجل بالبرامج الرامية إلى خفض احتمالية العرصة للمخاطر والاستثمار في البرامج المكافحة لتغير المناخ وعلاوة على ذلك، أكد السيد ماليلي أنه ليس على الدول الجزرية الصغيرة أن تأخذ القروض للتكيف مع ارتفاع مستوى البحر والذي جاء كنتيجة لاستخدام الدول الأخرى للكربون

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

وقال السيد عباس الفاسي، رئيس وزراء المغرب، في كلمة ألقاها بالنيابة عن الملك محمد السادس، أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين النتائج المحققة والتعهدات المتخذة، ولاسيما فيما يتعلق بالالتزام ببلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لدعم التنمية. وذكر أن أغلب الدول، وخاصة بلدان الجنوب أصبحت عاجزة عن مساندة عمل المنظومة المالية الدولية الحالية، أو التأثير عليها. واسترسل قائلاً إن دول أفريقيا لا يمكنها تحقيق أهداف التنمية بدون دعم متوازن من شركائها رغم ما تقوم به لتحرير اقتصادها وترسيخ دولة الحق والقانون.

وقال إن المغرب حريص على السير قدماً في نهجه الإصلاحية وتعزيز الصرح الديمقراطي. وقد كان لإصلاح النظام الجبائي الفضل في تحقيق نتائج جيدة. وأضاف قائلاً إنه بالرغم مما تحقق من مكاسب هامة في المغرب، فإنه ما يزال يواجه تحديات كبيرة تتمثل في مخاطر تراجع النمو الاقتصادي وتأثير التقلبات المناخية والضعف النسبي لبعض المؤشرات الاجتماعية.

ودعا السيد كارلوس كوريا، رئيس وزراء غينيا بيساو، إلى إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية وإصلاح النظام المالي العالمي، وإلى تمكين البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من الاضطلاع بدور أكبر في وضع سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وكرر جوسايا فوريكي باينيماراما رئيس وزراء فيجي دعوته باعتراف أكبر بالدول الجزرية الصغيرة التي يمكن نسيانها ومحرومة من المساعدات الدولية والسياسيات التجارية والتنموية . وقال ان بلاده تدعم النتائج المبكرة لجولات التنمية والتجارة بالدوحة. ولا بد في أي اتفاق تجاري جديد زيادة الفرص للدول الجزرية الصغيرة للتوسع في قواعدها التصديرية من خلال نفاذ أفضل للأسواق الكبيرة.

وقال السيد نادر الذهبي، رئيس وزراء الأردن، في كلمته التي ألقاها نيابة عن الملك عبدالله إن عام ٢٠٠٨ شكّل تحدياً اقتصادياً كبيراً للعديد من دول العالم، بعد أن أقلت الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار النفط والسلع والمواد الأساسية بظلالها على الأوضاع المعيشية لمواطني هذه الدول، خصوصاً الفقيرة والنامية، والتي أضحت مستويات الفقر والبطالة فيها مرشحة للتزايد، إضافة إلى الاختلالات التي تعاني منها الطبقة الوسطى التي باتت الآن مهددة بالانحدار إلى مستويات الفقر.

وأضاف قائلاً إن الأردن يولي أهمية كبيرة لتعزيز علاقاته مع الجهات التمويلية والمانحة حيث كان للمساعدات الخارجية الأثر الواضح في تمويل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، وبما يساهم في الوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه الأردن تجاه تحقيق التنمية المستدامة، حيث انعكست ثمار هذه المساعدات بشكل إيجابي ومتوازن لتشمل شرائح المجتمع كافة في مختلف مناطق المملكة. وأخيراً، حثّ الدول التي تتمتع باقتصادات غنية وقوية وصاعدة إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه الدول النامية والفقيرة وذلك بتقديم الدعم المالي والفني لها وتشجيع التجارة والاستثمار وفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية.

وحدث السيد هان سونغ-سو، رئيس وزراء جمهورية كوريا، البلدان النامية على تعزيز جهودها ومبادراتها لحشد التمويل المحلي للتنمية وتعهد بدعم بلاده لهذه الجهود. وأشار إلى ضرورة معالجة اختلال التوازن في توزيع فوائد

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

التدفقات الاستثمارية للقطاع الخاص وتركيز هذه الموارد في عدد محدود من البلدان. وقال إن بلاده تعترم الانضمام إلى لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول عام ٢٠١٠ من أجل تعزيز ومواءمة تعاونها الاقتصادي مع المجتمع الإنمائي. وقال إن كوريا تنوي الاستفادة من تجربتها الفريدة في سد الفجوات القائمة بين المانحين التقليديين والناشئين والبلدان الشريكة.

وأعرب السيد باكاليتا موسيسيلي، رئيس وزراء ليسوتو، عن خيبة أمله إزاء عدم تنفيذ التزامات مونتييري، وخاصة فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يعمل بشكل غير متساو. فقد عوقبت ليسوتو مثلاً بعدما تمكنت من التخلص من الديون بكفاءة، فيما كوفئت بعض الدول التي اقترضت فوق امكانياتها بإلغاء ديونها. ودعا السيد موسيسيلي إلى توزيع أفضل للمساعدات وإلى نظام تجاري أكثر عدلاً وأكثر تنسيقاً وآليات واضحة لتقديم المعونة.

وأعربت السيدة لويزا دياس ديوغو، رئيسة وزراء موزامبيق، عن أملها ألا تستخدم الأزمة المالية ذريعة لتقليل المساعدة الإنمائية، لأن ذلك سيمنع الدول الفقيرة من المحافظة على التنمية الاقتصادية التي تحققت حتى الآن. وأضافت أن معدل التنمية في بلدها بلغ حوالي ٧ في المائة. وشددت على ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي لتخفيف عبء الديون وكذلك لاختتام جولة الدوحة بنجاح وبأسرع وقت ممكن.

وأدلى السيد خوسايا فوركيي باينيماراما، رئيس وزراء فيجي، بكلمة أمام المؤتمر عن اليوم الأخير للتبادل العام في الآراء بشأن استعراض تطبيق توافق مونتييري، بما في ذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة.

وذكر السيد محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس وزراء ووزير الخارجية بدولة الكويت، أن المجتمع الدولي مطالب أكثر من أي وقت مضى باتخاذ إجراءات جماعية وفورية للتصدي لمخاطر الأزمة المالية وتداعياتها على النمو الاقتصادي العالمي، وخاصة على اقتصادات الدول النامية. ودعا مؤسسات بریتون وودز إلى أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية وتخفف من الشروط التي تفرض عند طلب المنح أو القروض. وأكد حرص دولة الكويت على تحمّل مسؤولياتها الدولية والإقليمية تجاه تحقيق التنمية والعمل على تعزيزها. وقد دعت الكويت إلى عقد قمة عربية اقتصادية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لتدارس مواضيع التنمية في الدول العربية.

وقال إن دولة الكويت قدّمت ما نسبته ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وقد استطاع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساندة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أكثر من ١٠٠ دولة من الدول النامية.

واسترسل قائلاً إن دولة الكويت أنشأت في ٢٠٠٧ صندوق الحياة الكريمة بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار لمساعدة الدول المتضررة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. كما خصّصت الكويت مبلغ ٣٠٠ مليون دولار عن طريق البنك الإسلامي للتنمية لمحاربة الفقر في أفريقيا، إضافة إلى تقديمها الكثير من المعونات الإنسانية والإغاثية للدول التي تعرّضت لكوارث طبيعية.

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

وقال السيد عبد الله الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، الجمهورية العربية السورية، إن سوريا لن ترضخ لممارسات غير ديمقراطية مثل عرقلة الولايات المتحدة لانضمام سوريا ودول نامية أخرى إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري ولالأرض الفلسطينية ولما تبقى من أراض لبنانية محتلة يأتي في مقدمة عوائق التنمية والتعاون في الشرق الأوسط.

وقال إن سوريا تستضيف أكثر من مليون ونصف مليون عراقي، ما أثر على البنية التحتية والخدمات الأساسية. وأبدى أسفه لأن استجابة المجتمع الدولي ضعيفة في دعم جهود توفير متطلبات الحياة لهؤلاء اللاجئين. وقال إن سوريا قامت بإصلاحات اقتصادية ضخمة وحققت أيضا توازنا اقتصاديا عن طريق تقليص الدين الخارجي، مما يجعل سوريا مؤهلة لأن تشارك في إدارة النظام الاقتصادي العالمي. واحتتم كلمته قائلا إنه يجب أن يكون هناك مفهوم جديد يتمثل في توازن المصالح بدلا من توازن القوى بحيث يكون للمنطق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي دور في تشكيل التنمية العالمية.

قال السيد سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، إن توقيت هذا المؤتمر هام جدا من أجل مواجهة الأزمة العالمية الراهنة، مضيفا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل مع المجتمع الدولي للتصدي لهذه الأزمة. وأضاف قائلا إن دولة الإمارات قدمت مساعدات تجاوزت قيمتها ٧٠ مليار دولار واستفادت منها ٩٥ دولة نامية، كما خصّصت ١٠ مليارات دولار للتعليم في منطقة الشرق الأوسط.

واسترسل قائلا إن دولة الإمارات عملت على الصعيد المحلي على حشد الموارد المحلية لدفع مسيرة التنمية الشاملة إلى أرقى المستويات، فأطلقت في العام الماضي استراتيجية تمثل أول برنامج عمل ملزم للأداء الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وقد نجحت دولة الإمارات في تحويل اقتصادها إلى اقتصاد متكامل مدعوم بالتشريعات والقوانين لأنها اعتمدت نهج اقتصاد السوق. وختتم كلمته قائلا إنه "ومع التزامنا ببناء مجتمع يمتلك اقتصادا متنوعا، حرصنا على حماية البيئة بإدخال الأبعاد البيئية في التخطيط الوطني واتباع استراتيجيات وطنية لتخفيف الآثار السلبية للتغيرات المناخية في العالم".

وقال السيد عثمان محمد عثمان، وزير الدولة للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، في كلمة ألقاها بالنيابة عن الرئيس محمد حسني مبارك، إن مصر تطالب بإصلاح النظام الاقتصادي والتجاري الراهن ومؤسساته المالية بما يحفظ مصالح الدول النامية ويراعى شواغلها. وقال إن مصر حققت مكاسب عديدة من خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي. وأضاف أن للدول النامية الحق في المشاركة في تصحيح بنية النظام المالي وفي طرح رؤيتها لمسببات الأزمة الحالية وسبل احتواء تداعياتها والتوقي من تكرار وقوعها.

وقال إن مصر تدعو لحوار موسع في إطار الأمم المتحدة حول الأزمة الراهنة وإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومؤسسات التمويل الدولية. وهو يعتبر أن هذه الأزمة ليست هي نهاية المطاف. وقد دعت مصر والدول النامية إلى عولمة ذات وجه إنساني يحقق النفع للجميع. فالحاجة لا تزال ماسة إلى نظام دولي جديد أكثر انصافا.

2 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

كما تحدث في الجلسة كل من السيد هاريس سيلادجيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، والسيد محمد الغنوشي، رئيس وزراء الجمهورية التونسية

كما استمع المؤتمر إلى بيانات من رئيس الاقتصاديين ونائب الرئيس الأقدم في البنك الدولي ومن الأمين العام للكومنولث.

كما أدلى ببيانات وزراء ومسؤولون كبار ودبلوماسيون يمثلون فنلندا والسويد ولكسمبورغ وبوتان والبرتغال وقطر وزامبيا وتوفالو وليبيا وفيت نام وكازاخستان وإيطاليا والمملكة المتحدة ورومانيا وملديف وسلوفاكيا وشيلي والولايات المتحدة وترينيداد وتوباغو وتركيا والجمهورية التشيكية وفنزويلا وعمان وهنغاريا والكاميرون وبربادوس وأنتيغوا وبربودا (نيابة عن البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين) وإسرائيل وأستراليا وموناكو والاتحاد الروسي وجامايكا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وأوروغواي وبوتسوانا وتايلند والرأس الأخضر وباكستان وكولومبيا.

وخاطب المؤتمر أيضا ممثل عن الكرسي الرسولي.

واستمعت الجلسة العامة إلى ممثلي صندوق النقد الدولي ولجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الإيبيري-الأمريكي ومصرف التنمية الآسيوي ومجلس التعاون الخليجي والمنظمة الدولية لتنمية القانون ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي.

* * * * *